هذه الشروط المذكورة كان الخلع فسخا بائنا لا ينقص به عدد
الطلاق ولو لم ينو به خلعا وهي كونه فسخا لا ينقص عدد الطلاق
عن ابن عباس وطاوس وعكرمة واسحاق وابي ثور وهو احد
قولي الشافعي وصيغته الصريحة تحتاج الى نية وهي اي صيغته
الصريح خلعت وفسخت وفاديت والكناية اي كناية الخلع
بارئتك وابرأتك وابنتك لان الخلع احد نوعي الفرقة فكان
له صريح وكناية كالطلاق فمع سؤال الخلع وبذل العوض يصح ان
اجاب بصريح الخلع او كنايته بلا نية لان دلالة الحال مغنية عن سؤال الخلع
وبذل العوض صارفة اليه فاغنى عن النية فيه والا اي وان لم تكن
دلالة حال فلا بد منها اي من النية لما ان الكناية يصح الخلع بكل لغة
من اهلها اي اهل تلك اللغة قال في الوقاية ترجمة الخلع بكل لغة من
اهلها انتهى كالطلاق فانه يصح بكل لغة من اهلها كتاب
الطلاق واصله في اللغة التخلية قال ابن الانباري من قول العرب طلقة
الناقة فطلقت اذا كانت مشدودة فازلت الشد عنها وخليتها
فشبه ما يقع بالمرأة بذلك لانها كانت متصلة الاسباب بالزوج وهو
حل قيد النكاح او بعضه يباح الطلاق لصون مشرع الزوجية لسوء خلقها
وليس الطلاق ان تركت الزوجة الصلاة ونحوها التفريط في
حقوق الله تعالى الواجبة عليها ولا يمكنه اجبارها عليها وهي كاهو
فليس لها ان تخالع نفسها منه ان ترك حق الله تعالى ولا يمكنها اجباره
عليه ويكره ايقاع الطلاق من غير حاجة لانه منهي للخلع المشتمل
على المصالح المندوب اليها فيكون مكروها ويحرم الطلاق في الحيض

ونحوه

وان قال الزوجته خالعتك
بالف مثلا فانكرته او قالت
انما خالعك عبدي بانه من باقراره
وتحلف على نفي العوض ان انكرها
متكرر وهي صلح براءتها وان
قالت خالعتك الف لكن ضمنه غيري
لزمها لانه ثبت لها مدة بالخلع
مدعية على الغير ضمان العوض فلزمها
العوض كما قرارها ولم يسمع دعواها على الغير عليه
بضمان

ونحوه لظهر اصابها فيه ويسمى هذا الطلاق طلاق البدعة قال في شرح
المنتقى وقد اجتمع العلماء في جميع الامصار على تحريمه ويجب الطلاق
على المولى بعد التربص اذا ابى الفيئة قيل ويجب الطلاق على
من يعلم بفجوره وجبة قال الشيخ اذا كانت تزني لم يكن لان يمسكها
على تلك الحالة بل يفارقها والا كان ديوثا انتهى وقد تبين انقسام
الطلاق الى احكام التكليف الخمسة ويقع طلاق الزوج المميز ان عقل
الطلاق وكان مختارا ويقع طلاق السكران بما يبع ان كان مختارا لما
به ولو خلط في كلامه وقرائنه او سقط تمييزه بين الاعيان فلا يعرف
الطول من العرض ولا السماء من الارض ولا متاعه من متاع غيره
ولا الذكر من الانثى ويواخذ باقواله وافعاله وكل فعل يعتبر
له العقل من قتل وقذف وزنا وسرقة وظهار وايلاء وبيع ونحو
وردة واسلام ووقف وعارية وقبض امانة قال جماعة من الا
صحاب لا تصح عبادة السكران اربعين يوما حتى يتوب وقال
الشيخ والحشيشة الخبيثة كالبنج والشيخ يرى ان حكمها حكم
الشراب المسكر في ايجاب الحد تلبيه الغضبان مكلف في
حال غضبه بما يصدر منه من كفر وقتل نفس واخذ مال بغير
حق وطلاق وغير ذلك قال ابن رجب في شرح الاربعين النوا
وي ما يقع من الغضبان من طلاق وعتاق او يمين فانه يواخذ
بذلك كله بغير خلاف واستدل لذلك بادلة صحيحة وانكر
على من يقول بخلاف ذلك ولا يقع الطلاق ممن نام او زال
عقله بجنون او انما او برسام او لشاف او مرض به تفسر

Copyright © King Saud University